الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
14 January 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد بيدراسا – توريس (نائب الرئيسة) . . . . . .(كولومبيا)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ *(تابع)*

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية وبعثات أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة بيرد (أستراليا)، تولى السيد بيدراسا توريس (كولومبيا) نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٣.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (تابع)

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/73/493 و A/73/625)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (تابع) (A/73/352، و A/73/352/Corr.1، و A/73/498)

المجموعة المواضيعية الثالثة: المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، وبعثات أخرى (A/73/352/Add.3، و A/73/498/Add.3)

١ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي بالنيابة): عرض تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/73/493)، فقال إن الغرض الرئيسي من التقرير هو تحديد التسويات المطلوبة في نهاية السنة الأولى من فترة السنتين بسبب الاختلافات بين معدلات التضخم وأسعار الصرف الفعلية، والتكاليف القياسية، ومعدلات الشواغر، والافتراضات المستخدمة في حساب الاعتمادات الأولية. وأشار إلى أن التقرير يأخذ في الحسبان قرارات أجهزة تقرير السياسات، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية.

٢ - ومضى قائلا إن التقديرات المنقحة، في إطار أبواب النفقات، تعكس زيادة قدرها ١٥٩,٨ مليون دولار مقارنة بالاعتماد الذي أقرته الجمعية العامة. وقال إن الزيادة تتضمن مبلغا قدره ٢٣,٤ مليون دولار لسلطات الدخول في التزامات، التي وافقت عليها الجمعية العامة للوفاء بالمصروفات غير المنظورة والاستثنائية التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والأمين العام، ومبلغا قدره ١٣٦,٤ مليون دولار يتصل بإعادة تقدير التكاليف، ومنه مبلغ قدره ٨٣ مليون دولار ناتج عن متوسط معدلات شغور محدَّثة. وتبلغ التقديرات المنقحة تحت أبواب الإيرادات ما مقداره ٥٥٤,٩ مليون دولار، وتمثل زيادة قدرها ٢,٦ مليون دولار.

٣ - وأضاف قائلا إن التقرير يتضمن مقترحات لتعديل مستوى صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص وتجديد موارد الحساب الخاص، بالنظر إلى الوضع المستمر في التدهور في ما يتعلق بتوفير الاحتياطيات النقدية للمنظمة للوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المناسب. وتعتبر تلك التدابير ضرورية للحد من احتمالات فرض قيود على إنجاز البرامج بسبب الافتقار إلى السيولة.

٤ - وقال إن التقرير يتضمن أيضا اقتراحا لتعديل منهجية إعادة تقدير التكاليف لمركز التجارة الدولية من أجل كفالة التزامن مع عمليات الميزنة لكل من المنظمتين الأم - الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ٧٢/٢٦٦، وافقت على ضرورة أن يُقترح مستوى صندوق الطوارئ، في ما يتعلق بالميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٢٠، في سياق تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وقال إن الأمين العام يقترح أن يحدد مستوى صندوق الطوارئ عند ٠,٧٥ في المائة من نصف مبلغ الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٥ - وعرض تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/73/352 و A/73/352/Corr.1)، فقال إن الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٧ بعثة مشمولة في التقرير تبلغ ٦٦٥,٥ مليون دولار، وتشمل الاعتماد المخصص لتمويل حصة البعثات السياسية الخاصة في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، أوغندا.

٦ - وأردف قائلا إن مجلس الأمن قرر، عقب صدور التقرير، إنهاء ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، اعتبارا من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وإنشاء فريق خبراء معني بالصومال، ليبلغ مجموع الاحتياجات المقترحة من الموارد للبعثات المتبقية البالغ عددها ٣٦ بعثة ما مقداره ٦٦٣,٣ مليون دولار. وقال إن الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٩ المتعلقة بفريق الخبراء المعني بالصومال، المنشأ حديثا، ستقدم إلى اللجنة في الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٧ - وواصل كلامه قائلا إن العدد المقترح من الوظائف المدنية للبعثات المستمرة لعام ٢٠١٩ هو ٣ ٩٨٣ وظيفة، بزيادة قدرها ١٥٨ وظيفة، ويرجع ذلك أساسا إلى إنشاء فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام، والزيادات الصافية في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٨ - وأضاف قائلا إن المقترحات منظمة، كما كانت في السنوات السابقة، في ثلاث مجموعات مواضيعية، بينما تُعرض ميزانيتا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في إضافتين منفصلتين. أما الميزانية المقترحة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في إطار المجموعة المواضيعية الثانية، فترد في إضافة منفصلة (A/73/352/Add.6) قدمت في الجلسة الثالثة والعشرين للجنة. وقد استمرت الجهود المبذولة لتحسين شكل ميزانيات البعثات السياسية الخاصة وطريقة عرضها، بما في ذلك ما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بمعدلات الامتثال لسياسة حجز التذاكر قبل موعد السفر بمدة ١٦ يوما، وعدد وظائف الدعم الممولة من تلك الميزانيات.

٩ - وقال إن المطلوب هو أن توافق الجمعية العامة على ميزانيات البعثات السياسية الخاصة المستمرة، لعام ٢٠١٩ البالغ عددها ٣٦ بعثة بمبلغ مجموعه ٦٦٣,٣ مليون دولار، يشمل حصة البعثات السياسية الخاصة في ميزانية مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي. وأشار إلى أن المطلوب، بالإضافة إلى ذلك، هو أن تعتمد الجمعية العامة مبلغا قدره ٤٧٦,١ مليون دولار، أي ما يعادل مبلغ الرصيد المتبقي في الاعتماد المخصص للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٠ - واستطرد قائلا إن المطلوب أيضا هو أن تعتمد الجمعية العامة مبلغا إضافيا قدره ١٩٤,٠ مليون دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مع الأخذ في الاعتبار تقديرات الزيادة في النفقات البالغة ٦,٨ ملايين دولار للبعثات البالغ عددها ٣٧ بعثة في عام ٢٠١٨. وفي الأخير قال إن المطلوب هو اعتماد مبلغ قدره ١٢,٧ مليون دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١١ - وعرض التقديرات المتعلقة بالمجموعة المواضيعية الثالثة (A/73/352/Add.3)، فقال إن الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ للبعثات السياسية الخاصة التسع المدرجة ضمن المجموعة الثالثة تبلغ ٣٠٢,٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٩,٨ ملايين دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٨. وأشار إلى أن الزيادة الإجمالية هي في إطار بعثتين هما: بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وتعزى في المقام الأول إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بتكاليف الموظفين نتيجة تطبيق معدلات شغور أدنى في عام ٢٠١٩، واقتراح إنشاء وظائف جديدة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وبالنظر إلى الزيادة المتوقعة في النفقات والبالغة ١,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٨، يُطلب أن توافق الجمعية العامة على الاحتياجات الإضافية الصافية للبعثات التسع، بمقدار ٣٠٣,٧ ملايين دولار.

١٢ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/73/625)، فقال إن التقديرات المنقحة تحت أبواب النفقات بلغت ما مقداره ٥,٥ بلايين دولار، أي بزيادة قدرها ٣ في المائة عن مستوى الاعتماد الذي أقرته الجمعية العامة، في حين بلغت التقديرات في إطار أبواب الإيرادات ما مقداره ٥٥٤,٩ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٠,٥ في المائة عن التقديرات الأولية لفترة السنتين.

١٣ - وفي ما يتعلق بالمبالغ المطلوبة في إطار الباب ٨، الشؤون القانونية، ولا سيما في ما يتعلق بتقديم إعانة مالية إلى الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لعام ٢٠١٨، قال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن مجموع مستوى التبرعات المتلقاة ومبلغ الإعانة قريب جدا من مستوى الميزانية المعتمدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأعرب عن ثقة اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة. وإذا تجاوز مجموع التمويل المقدم لعام ٢٠١٨ احتياجات الميزانية خلال تلك الفترة، فيتعيّن ردّ المبلغ الزائد إلى الدول الأعضاء.

١٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية كررت ملاحظتها السابقة، في ما يتعلق بالانخفاض في الإيرادات الناشئة عن الخدمات المقدمة إلى الجمهور، وهي أن إجراء استعراض لإمكانية أن تولّد إدارة بريد الأمم المتحدة إيرادات قد يكون مفيدا. ويمكن توسيع نطاق هذا الاستعراض ليشمل بيع المنشورات والإيرادات المحتملة من الجولات المصحوبة بمرشدين في المقر.

١٥ - واستطرد قائلا إن اللجنة لاستشارية، في ما يتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول ونقل الأرصدة غير المربوطة إلى الحساب الخاص، ترى أن تقريره (A/73/493) لا يثبت بما فيه الكفاية وجود نمط لتحديات متواصلة

تواجه في السيولة؛ ولذلك، فإنها توصي برفض المقترحات. غير أن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على عمليات إعادة تقدير التكاليف المنقحة لمركز التجارة الدولية، وعلى الاقتراح الداعي إلى الإبقاء على مستوى صندوق الطوارئ لعام ٢٠٢٠ بمقدار ٠,٧٥ في المائة من نصف مبلغ الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

١٦ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/73/493)، فقال إن التقرير يشمل تقديرات الأمين العام للموارد الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة والمسائل ذات الطابع الشامل. وقال إن الأمين العام عرض الاحتياجات من الموارد لكل بعثة من البعثات السياسية الخاصة في إضافات إلى تقريره الرئيسي (A/73/352/Add.1، و A/73/352/Add.2، وA/73/352/Add.3، A/73/352/Add.4، و A/73/352/Add.5، و A/73/352/Add.6)، وبناء على ذلك، قدمت اللجنة الاستشارية توصيات محددة بشأن هذه الموارد في تقاريرها ذات الصلة (A/73/498/Add.1، و A/73/498/Add.2، و A/73/498/Add.3، و A/73/498/Add.4، و A/73/498/Add.5، و A/73/498/Add.6).

١٧ - وبالنظر إلى انتهاء ولاية إحدى البعثات، فإن الموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ تشمل الاحتياجات لـ ٣٦ بعثة بدلا من ٣٧ بعثة. وأفاد بأن اللجنة الاستشارية توصي بأن توافق الجمعية العامة على الموارد التي طلبها الأمين العام، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في تقاريرها ذات الصلة.

١٨ - ومضى قائلا، في ما يتعلق باعتماد فترة السنتين البالغ ١ ١٠٩,٦ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أن المطلوب هو اعتماد مبلغ إضافي قدره ١٩٤ مليون دولار. وإذ أشار إلى أوجه الكفاءة التي كانت متوقعة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ عدم الإبلاغ عن هذه الكفاءات في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٩. وقال إن اللجنة سلّمت بأن تمويل البعثات السياسية الخاصة خلال أي فترة سنتين يتوقف على ما تقرره الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن من حيث إنشاء الولايات أو تجديدها. ومع ذلك، فإنها ترى أن التجارب السابقة تشير إلى عدم وجود قدرة على تقديم توقعات دقيقة بشأن استمرار الاحتياجات من الموارد. ولذلك، فإن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل مزيدا من الجهود لتقديم تقديرات أكثر دقة لميزانيات البعثات السياسية الخاصة لدى بدء تطبيق الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٢٠.

١٩ - وأشار إلى أن الموارد الإجمالية المقترحة لعام ٢٠١٩ تبلغ ما مقداره ٦٦٣,٣ مليون دولار، وتمثل زيادة قدرها ٢٧,٩ مليون دولار (٤,٤ في المائة)، مقارنةً بالموارد الإجمالية المعتمدة لعام ٢٠١٨. وقال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الاحتياجات من الموارد للبعثات المستمرة، باستثناء الموارد المقترحة البالغة ٢١,٥ مليون دولار لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ستبلغ ٦٤١,٨ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٦,٤ ملايين دولار (١ في المائة).

٢٠ - وواصل كلامه قائلا إن هناك، في ما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، زيادة إجمالية قدرها ١٥٨ وظيفة (٤,١ في المائة) اقترحت لـ ٣٦ بعثة. وباستثناء الوظائف المقترحة البالغة ١٣٥ وظيفة لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، هناك زيادة قدرها ٢٣ وظيفة للبعثات المستمرة. وفي ما يتعلق بالانتداب المؤقت للموظفين لشغل وظائف شاغرة في رتب أعلى، وما ينطوي عليه ذلك من دفع لبدل الوظيفة الخاص، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن ما مجموعه ٣٨ عملية انتداب مؤقت قد جرت في البعثات السياسية الخاصة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية تأمل أن يتم على جناح السرعة ملء كلّ الوظائف الشاغرة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكمل فورا عملية الاستقدام بالنسبة للوظائف المشغولة حاليا باستخدام بدل الوظيفة الخاص.

٢١ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية قدمت تعليقات وتوصيات بشأن الاحتياجات المقترحة في إطار التكاليف التشغيلية لأفراد البعثات لعام ٢٠١٩ في تقاريرها ذات الصلة بالموضوع. وتتصل هذه التعليقات والتوصيات باستخدام الخبراء الاستشاريين، والسفر في مهام رسمية، والمرافق والهياكل الأساسية والنقل البري.

٢٢ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية ناقشت إعداد الميزانية لوظائف المنسقين المقيمين الذين يقومون أيضا بدور نائب الممثل الخاص للأمين العام، ولقدرات الدعم المتصلة بذلك في ست بعثات سياسية خاصة. ولأن نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه قد

أنشئ حديثا، فإنّ اللجنة الاستشارية لا تعترض على الموارد المقترحة لهذه البعثات لعام ٢٠١٩. غير أن اللجنة توصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري استعراضا للتأكد من أن الترتيبات المقترحة للبعثات تتماشى وأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وعلاوة على ذلك، تنتظر اللجنة الاستشارية أن يتم اعتماد نهج متسق إزاء هذه الوظائف في عمليات حفظ السلام المعنية.

٢٣ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية أُبلغت، في ما يتعلق بمقترحات الأمين العام بشأن تقديم الخدمات من جانب مكتب الدعم المشترك في الكويت ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وترتيبات تمويلهما في عام ٢٠١٩، أن المقترحات المتعلقة بمركز الخدمات الإقليمي لا يقصد بها استباق الاقتراح المتعلق بإنشاء مراكز عالمية للخدمات المشتركة في سياق المقترحات المحتملة للأمين العام بشأن النموذج العالمي لتقديم الخدمات. ولذلك، ما زالت اللجنة ترى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت ليس بمركز خدمات مشتركة وافقت عليه الجمعية العامة. وفي حين أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على تلك الاقتراحات، فإنها تشير إلى أن قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ ألف يقضي بوجوب الحصول على موافقة الجمعية العامة على أي تغيير يُدخل على نموذج تقديم الخدمات الحالية والمقبلة.

٢٤ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٩ في إطار المجموعة المواضيعية الثالثة (A/73/498/Add.3)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتوظيف للبعثات التسع التي في إطار المجموعة الثالثة. وقال إن اللجنة الاستشارية تثق بأن جميع الوظائف الشاغرة ستُشغل على وجه السرعة، وأن عملية الاستقدام للوظائف المشغولة حاليا من جانب موظفين يتلقون بدل وظيفة خاص سوف تنجز على وجه السرعة. وفي حين تلاحظ اللجنة الاستشارية الدعم الذي سيقدمه مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي للبعثات السياسية الخاصة الأربع الموجودة في أفريقيا، فإنها تؤكد مجددا وجوب الحصول على موافقة الجمعية العامة على إدخال أي تغييرات على نموذج تقديم الخدمات الحالية والمقبلة.

٢٥ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية تحيط علما بالاقتراح الداعي إلى إنشاء وحدة جديدة معنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وقال إن اللجنة على ثقة بأن الأمين العام سيقدم المزيد من المعلومات إلى الجمعية العامة عن الصلة بين الولاية الحالية وتعزيز تلك الوحدة. واللجنة الاستشارية على ثقة كذلك بأن الأمين العام سيبلغ الجمعية العامة بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن تقييم البعثة والآثار المالية المترتبة عليها، وأنه سيقدم تلك المعلومات إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقريره.

٢٦ - واستطرد قائلا إن الأمين العام اقترح، في ما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، في إطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى الصومال، تحويل ١٧ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف عادية. واللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على ١٢ وظيفة من هذه الوظائف وإلغاء الوظائف الخمس المتبقية، التي هي شاغرة. وفي ما يتعلق بالسياسات العامة، أشار إلى ضرورة إجراء استعراض منتظم لاستمرار الحاجة إلى وظائف شاغرة، وتقديم مسوغات للاحتفاظ بها، ولا سيما في حالة الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر. وبناء على ذلك، فإن اللجنة الاستشارية توصي بإلغاء وظيفتين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٢٧ - وواصل كلامه قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بخفض الموارد المخصصة للخبراء الاستشاريين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بمقدار ٦٠٠ ٤٤ دولار، وفي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بمقدار ٩٠٠ ٢٥ دولار. فعلى الرغم من أن استخدام خبراء استشاريين خارجيين قد يكون ضروريا للحصول على خبرات فنية متخصصة غير متاحة داخليا، فإن الاعتماد على الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق.

٢٨ - ومضى يقول إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيضات في الاحتياجات المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، بمقدار ٦٠٠ ٥٠٦ دولار بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبمقدار ٠٠٠ ٧٥٠ دولار بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي ما يتعلق باستئجار أماكن العمل من قبل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ترى اللجنة الاستشارية ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين دقة الميزانيات المقترحة. وقد تكون هناك أيضا إمكانية لتقاسم تكاليف الخدمات المشتركة مع الوكالات والصناديق والبرامج التي تفضل أن تستضاف في مجمّع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

٢٩ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية تعرب عن قلقها، في ما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، إزاء السماح باستمرار عدم الامتثال إلى حد بعيد لسياسة الشراء المسبق، وهي تتوقع أن تتخذ التدابير

اللازمة لتحسين معدل الامتثال. واختتم كلامه قائلا إن اللجنة توصي، لذلك، بإجراء تخفيض بمقدار ٤٣٨ ٠٠٠ دولار في الاحتياجات المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية، بالنسبة للبعثات المدرجة في إطار المجموعة الثالثة.

٣٠ - **السيد أحمد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلا إن تقارير الأداء معيار هام بوجه خاص في عملية الميزانية. والمجموعة تشدد على أهمية احترام عملية الميزانية على نحو ما وردت في قرارات الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢ و ٢٢٨/٤٨، وأعيد تأكيدها في العديد من القرارات الأخرى، بما في ذلك القرار ٢٦٦/٧٢ ألف. فلا يمكن إدخال أي تغييرات على منهجية وضع الميزانية أو على الإجراءات والممارسات المقررة المتعلقة بالميزانية، أو على الأنظمة المالية، من دون استعراض وموافقة مسبقين من الجمعية العامة.

٣١ - وقال إن المجموعة تحيط علما بمقترحات الأمين العام بشأن صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وفي حين أن حالة السيولة في المنظمة تحتاج إلى أن تُرصد عن كثب، تقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية بسداد اشتراكاتها كاملة، وفي حينها، ومن دون شروط. فيتوجب على الدول الأعضاء أن تزود المنظمة بالموارد الكافية لتنفيذ الولايات.

٣٢ - وأضاف قائلا إن الوفورات المحققة في تكاليف الإيجار نتيجة لتنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل ينبغي أن تنعكس على نحو سليم في تقارير الأداء المقبلة. وقال إن المجموعة ستنظر في التدابير التي أدخلها الأمين العام في عام ٢٠١٨ لإرجاء النفقات مؤقتا نتيجة لتزايد حالات العجز النقدي. فينبغي أن تزوَّد جميع الولايات التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة بموارد كافية من الميزانية العادية من أجل تنفيذها.

٣٣ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حيويا في تعزيز السلم والأمن الدوليين بفضل نظم الإنذار المبكر، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، والدعم الانتخابي، وبذل المساعي الحميدة، وجهود بناء السلام. فهناك عدد كبير من البعثات تعمل في بيئات نزاع فعلي، أو في حالات ما بعد النزاع، وفي ظروف تشكل فيها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأنشطة المتطرفة الدوافع الرئيسية لعدم الاستقرار. وبناء على ذلك، يجب أن يخصص للبعثات ما يكفي من الموارد للاضطلاع بولاياتها على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية.

٣٤ - وأضافت قائلة إن المجموعة تحيط علما بالموارد المقترحة لعام ٢٠١٩ للبعثات التسع التي في إطار المجموعة الثالثة، بما في ذلك موارد إضافية للموظفين والخبراء الاستشاريين الإضافيين من أجل إنشاء وحدة جديدة معنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو؛ وزيادة الدعم المقدم أثناء الفترة التي تسبق الانتخابات في الصومال؛ ودعم نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، وأنشطة البعثة في طرابلس وبنغازي، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقالت إن المجموعة تؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين، وسوف تسعى للحصول على معلومات إضافية بشأن احتياجات البعثات. وأشارت إلى أن المسائل الرئيسية الأخرى، كالوظائف الشاغرة، والاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وتكاليف الصيانة للهياكل الأساسية، والموارد المخصصة للسفر في مهام رسمية، سوف تدرس عن كثب.

٣٥ - ومضت تقول إن المجموعة، بالإضافة إلى ذلك، تحيط علما بانتهاء ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا؛ وتعيين مبعوثة خاصة للأمين العام معنية بميانمار؛ وتعيين مستشار خاص ليتولى رئاسة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وإنشاء فريق خبراء معني بالصومال؛ وتوسيع نطاق ولاية المبعوث الخاص للسودان وجنوب السودان لتغطية منطقة القرن الأفريقي؛ وإنشاء وظائف إضافية في إطار نظام المنسقين المقيمين.

٣٦ - وقالت إن المجموعة تلاحظ أن تقديرات مجموع الاحتياجات المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة المستمرة البالغ عددها ٣٦ بعثة لعام ٢٠١٩ تبلغ ٦٦٣,٣ مليون دولار، وهو مبلغ يتجاوز بمقدار ١٨٧,٢ مليون دولار الرصيد غير الموزع البالغ ٤٧٦,١ مليون دولار في الاعتماد المرصود لفترة السنتين. وإذ أشارت إلى أن المبلغ المرصود لفترة السنتين للبعثات السياسية شمل إجراء خفض قدره ١٤,٨ مليون دولار يعزى إلى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة المقررة المتصلة باستخدام نظام أوموجا، قالت إن المجموعة ستسعى، في مشاورات غير رسمية، للحصول على معلومات إضافية عن هذه المكاسب والأثر المترتب على الاحتياجات الجديدة من الموارد في الميزانية الإجمالية المقترحة. وأشارت إلى أن الاحتياجات المقدرة من الموارد للولايات الحالية لا تتجاوز الميزانية المعتمدة إلا بمقدار ٦,٤ ملايين دولار، وهي زيادة تعزى أساسا إلى انخفاض معدلات

الشـــغور. وأفادت بأن المجموعة ســـوف تســـتعرض اتجاه تزايد المخصصات من المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات وقطع الغيار، بهدف تحديد أوجه الكفاءة.

٣٧ - واســـتطردت قائلة إن المجموعة تحيط علما بوظائف الدعم المســـاند المقترحة لعام ٢٠١٩ والبالغ عددها ٣٩ وظيفة، والمقترحات المتعلقة بمواصـــلة تقديم الدعم إلى البعثات من المقر ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ومكتب الدعم المشترك في الكويت.

٣٨ - ومضـــت تقول إن المجموعة تشـــعر بالارتياح لمســـتوى التعاون القائم بين البعثات السياسية الخاصة، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهي تشـــدد على أهمية اســـتخدام المعارف والخبرات المحلية لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية. وهي تشـــعر بالقلق إزاء تزايد الاعتماد على الخبراء الاســـتشـــاريين والقدرات الخارجية؛ فينبغي تقديم مسوّغات واضحة لتعيين خبراء استشاريين.

٣٩ - **الســـيد فرنانديز دي ســـوتو فالديراما** (كولومبيا): قال إن وفده يرحب بتعيين السـيد رويز - ماسـيو ممثلا خاصـا للأمين العام لكولومبيا ورئيســـا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وقال إن معارفه وخبراته ســـتعود بالفائدة في تمكين البعثة من مواصـــلة تنفيذ ولايتها، بغية تحقيق سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

٤٠ - وأعرب عن امتنان وفد بلده للدول الأعضاء لالتزامها بدعم عملية السـلام. فاتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨) بالإجماع، وتمديد ولاية البعثة هما رســـالة قوية بأن البعثة تحظى بدعم المجتمع الـدولي ومنظومـة الأمم المتحـدة. وقـد رحـب بهـا جميع الكولومبيين الذين يعملون من أجل تحقيق السلام في البلد.

٤١ - وأضـاف قائلا إن البعثة ستواصـل التحقق من تنفيذ جانبين رئيسيين من جوانب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. وهذان الجانبان هما: الإدماج الســـياســـي والاقتصـــادي والاجتماعي لأفراد القوات المســـلحة الثورية في كولومبيا - الجيش الشـــعبي وتنفيذ تدابير الأمن الشـــخصـــي والجماعي وتدابير الحماية للمقاتلين الســـابقين؛ والبرامج الشـــاملة المتعلقة بتوفير الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم.

٤٢ - وأعرب عن سرور وفده لما أُحرز من تقدم حتى الآن، وعلى الرغم من ذلك لا تزال هناك تحديات كبيرة يجب التصـــدي لها. فاســـتمرار تقديم الدعم الســـياســـي والمالي من المجتمع الدولي أمر أســـاســـي. والتنفيذ الفعال لولاية البعثة يتوقف إلى حد بعيد على تخصـيص الموارد البشـرية والمالية الكافية. وأعرب عن ثقة وفده في أن تقدم اللجنة الدعم الكامل للبعثة، بهدف تمكينها من مواصـــلة بناء السلام في كولومبيا. وقال إن حكومته ستواصل العمل دون كلل من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:٤٥.